البحث في هوية الأزمة أم في أزمة الهوية؟

أ/ سمير صغير
أستاذ مساعد بالمركز الجامعي أكلي محند اولحاج -بالبويرة.

مقدمة:

" نعتبر أن الأزمة التي تزعزع بلادنا حاليا هي أساسا **أزمة هوية**، أين يحتل الجانب اللغوي مكانة خاصة "[1]، هذا ما صرح به السوسيولوجي الجزائري "مصطفى ماضي" (جامعة الجزائر)، في تقديمه لكتاب جماعي مع نخبة من الباحثين بعنوان "**النخب وقضايا الهوية**".

وهذا ما ذهب إليه العديد من الباحثين الذين تطرقوا إلى هذه المسالة، أي مسألة "**النخبة والهوية**"، وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن الثنائية اللغوية **عربية- فرنسية**، هي مركز التحليل والنقاش، هذا إذا تكلمنا عن **المستوى النخبوي** كما ذكرنا، أما على **المستوى القاعدي** فإن الأمر يختلف نسبيا، إذ أن الثنائية تتغير في أحد أطرافها، وتصبح **عربية- أمازيغية**، وحتى في الأمازيغية فالمجال أوسع منه في العربية ،إذ نجد الشاوي، القبائلي، الترقي، الميزابي... الخ، مع ضرورة الإشارة إلى أن هذا الجزء المتعلق بالمستوى القاعدي لم يأخذ نصيبا كافيا من الدراسة من قبل مختصينا ،حتى لا نقول إن الحديث عنه منعدم تماما.

ناهيك عن طبيعة الخطابات المستعملة في كل ثنائية من الثنائيات المذكورة، وحتى في الطرف الواحد من الثنائية، والمرتبطة أساسا **بالإيديولوجيات والتيارات الفكرية لهذه الخطابات**، دون إهمال لمسألة **الدين والتيارات- الفرق- الدينية**، خاصة في السنوات الأخيرة.

إن ما جاء في هذا التمهيد ما هو إلا تقديم سبق طرح السؤال الجوهري الذي أردت طرحه من خلال هذه المداخلة، والذي مفاده:

هل يجب البحث في هوية الأزمة أم في أزمة الهوية؟ *

---

(1) MADI Mustapha. Réflexions/ **Elites et questions identitaires**. Collectif: Lardjan (o), HADDAD (mph), TALEB IBRAHIMI (K), MOUAGAL (Med), REMAOUN (H), MADI (M). CASBAH editions. Alger.1997. p 10.

وللإجابة عن هذا التساؤل وجب علينا تفكيك هذا الأخير إلى أهم أجزائه، أين نجد مصطلحين أساسيين، الأول "**هوية الأزمة**"، والثاني "**أزمة الهوية**" ومحاولة إعطاء تعريف لكل مصطلح حتى نوحد الفهم فيما بيننا، لأن " الطريقة المعقولة العلمية الموضوعية هي وسيلة الوصف، يجب أن يسبق الوصف لكي نعقل ما نصف وما نقول "[1] كما قال "**عبد الله العروي**" في كتابه "مفهوم الحرية".

*** ما المقصود بالهوية؟**

إن "**الهوية**" في إجماع مختلف المفكرين هي تكوين ثقافي في إطار الجماعة البشرية ذات المشتركات فيما بينها وعبر مراحل زمنية طويلة تمتد إلى قرون.

فهي الشعور المركز والضروري والمتصل بالأنا كوحدة شعورية تدرك نفسها بنفسها، وهي أعمق من أن تكون أنساقا خارجية، كما أنها لا تستمد وجودها من رحم الحاضر فحسب، بل هي أيضا عصارة الماضي في أنساقه وأفعاله وصوره، وهي أعمق من كونها ذاكرة تاريخية، فهي صيرورة تاريخية للذات منتجة ومنتجة، "**إننا ورثة الماضي**"[2] كما عبرت عن ذلك "**كوتي أولجيرد**".

إنها تكوين تاريخي لوعي الذات وتشكلها، ووجودها يتألف ويتحرك في أحضان خصوصية الفرد وانتماء الجماعة ومخاض توالد الأمة، وعبر حواضن اللغة والعقيدة والعرق والأرض والوطن والتاريخ والتي تعتبر نفسها هي المحددات للهوية في خطها المتحرك عبر التاريخ.

ولها سلطة غامضة تهب الشعور بالكينونة والانتماء، والاندماج، وانصهار الذات الفردية في الكل الجماعي، فوعي الإنسان بالانتماء والتجذر لا يتم إلا بالهوية، ووضوحها وتماسكها وفاعليتها ستنتج حراكا وفعلا إنسانيا يستعصي على التهميش والمصادرة.

وهناك عدة أنواع للهوية، نذكر نوعين أساسيين:

1- **الهوية الانتمائية:**

تكون ذات سمة انتشارية عامة فهي مطلب لجميع الناس على مختلف أديانهم وأعراقهم ومذاهبهم وفئاتهم لأنهم يجدون أنفسهم فيها ويعتقدون أنها الجزء الأساسي من ذواتهم وأن تذويبها يعني فناءهم التدريجي والقضاء عليهم، واكتسابها يكون مع ولادة الفرد ونموه وعيشه في مجموعة بشرية.

---

[1] عبد الله العروي. **مفهوم الحرية**. المركز الثقافي العربي. المغرب. 2002. ص 08.

[2] kuty olgierd. **La négociation des valeurs**. Introduction à la sociologie. De Boeck Université. 2ème tirage. Belgique. 1997. P 10.

2- الهوية المكتسبة بالتأويل السياسي:

وهي هوية نخبة لا يكتسبها الإنسان بالولادة، وإنما تكون مرحلة لاحقة تضاف إلى الإنسان عبر وعيه وتكوّن قناعاته في الحياة، وهي ذات استقرار نسبي.

*** ما المقصود بهوية الأزمة؟**

نقصد من خلاله **مصادر ومجالات انتماء الأزمة**، وهنا نقصد بالأزمة تلك الخاصة بالهوية.

*** ما المقصود بأزمة الهوية؟**

ظهور وبروز الفروق والاختلافات داخل مجال ثقافي تاريخي لمجتمع واحد ولأمة واحدة، لديها من الجوامع أكثر مما لديها من الفروق والاختلافات.

1- هوية الأزمة: مصدر ومجال انتماء الأزمة:

" تعيش الجزائر كمجتمع وكدولة أزمة حادة لم تعرف لها مثيلا في تاريخها الحديث، وهي أزمة تهدد نسق المجتمع وتقوض أركان الدولة إن لم يتم تداركها ومعالجتها في الوقت المناسب، وبطريقة جذرية..."[1]، ولعل أهم ما يميز هذه الأزمة أنها متعددة الجوانب والأبعاد بحيث إن كل بعد منها يشكل أزمة في حد ذاته.

ولعل أهم بعد من هذه الأزمة، **البعد الاجتماعي - الثقافي**، الذي يتجلى في "**الاختلال الحادث في سلم القيم والمعايير التي تحكم وجود المجتمع وتنظيمه وسيره** بما هو مجموعة من العلاقات ذات طابع مؤسسي تخضع لقواعد تحظى بالاتفاق النسبي للأفراد والجماعات، ويتجلى ذلك الاختلال القيمي بحدة في غياب إطار مرجعي يمثل قاعدة مقبولة لبلورة نماذج الفعل وأنماط السلوك والعلاقات"[2].

إن البعد الاجتماعي- الثقافي للأزمة مرتبط بشكل كبير "**بعجز المجتمع عن تحقيق الانتقال من وضعية تقليدية متميزة بسيطرة بنى اجتماعية قائمة على روابط الدم والعرق والانتماء إلى مجموعة تضامنية محدودة في الزمان والمكان**، تحدد هويتها عوامل مثل الدين واللغة، في عزلة عن التفاعل مع المحيط ومواجهة التحديات والضغوط التي يفرضها وسط ثقافي متنوع ومتجدد في بنائه وتعابيره ودلالاته القيمية والمعيارية، ذلك أن المجتمع العصري يقوم على التنوع والتعدد.."[3]

---

[1] العياشي عنصر. مركز دراسات الوحدة العربية. سلسلة كتب المستقبل العربي (11). **الأزمة الجزائرية**. الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. بيروت.يناير 1996. ص 181.

[2] نفس المرجع. ص 183.

[3] نفس المرجع. ص 184.

كما يرجع الباحث الجزائري "**العياشي عنصر**" أسباب الأزمة إلى فشل المؤسسات الاجتماعية وعجزها عن أداء دورها ووظيفتها بفعالية، بما في ذلك الأسرة والمدرسة ومنظومة التكوين والتعليم عموما، فضلا عن الجمعيات المهنية والتضامنية التي عرفت حالة اضطراب واختلال قصوى نظرا إلى عمق التحولات التي يعرفها المجتمع وتسارعها، وما دامت تلك المؤسسات تساهم بقدر كبير في إنتاج نسق القيم والحفاظ عليها فإن حالة الاضطراب التي أصابتها أثرت بعمق في توازن المجتمع، **مؤدية إلى فقدان الأطر المرجعية التي تعمل على بلورة نماذج الفعل وأنماط التفاعل والقواعد الضابطة إياها**[1].

إنها الأزمة لامعيار، إنها **أزمة اختلال الأطر العامة والقيم الجامعة**، إنها **أزمة تحول فاشلة نسبيا**، من فكر **وطني تحرري** جامع ضد المستعمر، إلى فكر **وطني تنموي شعبوي** إلى **أزمة مجتمع**، أزمة **تعدديات**، أزمة **فوارق**، **قبليات**، **جهويات**، **عروشيات**، **عقائد**، **تيارات فكرية متضاربة**، **تمايز في الألسن**، كلها **برزت مع تحطم المشروع الوطني** سواء التحرري أم التنموي، الذي عمل لمدة ليست بالطويلة على كفكفة صيحات الاختلاف مشكلا منعرج أزمة الهوية الوطنية، **أزمة الاغتراب عن المجال الثقافي الاجتماعي العام**، **واللجوء** إلى المجالات **الثقافية والاجتماعية الضيقة الصغيرة**، الأمر الذي عمل على **استدعاء الرموز والتفاعلات الخاصة بالبني التقليدية** للتحصن أحيانا وللتكيف أحيانا أخرى، وهذا ما سيفجر لدينا ما يسمى **بأزمة الأقليات** إن لم يتم تدارك الوضع، وإعادة النظر في إيديولوجية المجتمع وخلق مجال توافق يلتف عليه أفراد هذا المجتمع، يكون عاملا لاندماجهم في الكل بدل الجزء، و**التحول من أزمة هويات إلى وحدة هوية وطنية**.

حدث كل هذا في **جو مشحون بين فئات النخبة المختلفة المتصارعة**، بين مناصر للعربية والثقافة الشرقية، ومناصر للفرنسية والتغريب، بين ليبرالي واشتراكي، بين إسلاموي وحداثي، بين سياسي وعسكري، بين أمازيغي أصيل وعروبي وافد، بفكر إقصائي للآخر، مصادر لحقوقه في الإنتاج الفكري والثقافي.

إن فكر هذه النخب القائم على أساس تعميق الهوة بين التيارات الفكرية والإيديولوجية، والمثقفين والعوام، المتعالي عن واقعه ومشكلاته، المتجرد عنها، أيا كان نزوع هذا الفكر تغريبيا أو قوميا أو تراثيا، ساهم إلى حد كبير في تعقيد الأزمة، فبدل إنتاج فكر قائم على المعرفة الدقيقة النابعة من الدراسات العلمية للواقع المجتمعي للمجتمع الجزائري، عملت على استيراد نماذج وأنماط فكرية غريبة عن واقعنا، أنتجت في مجتمعات أخرى لا تمت لنا بصلة وفي ظروف غير التي نعيشها.

---

[1] نفس المرجع. ص 185.

2- **أزمة الهوية:... أزمة مجتمع...؟**

إن الحديث عن أزمة الهوية يطرح لنا فكرة أسس بناء الهوية الجماعية، والاختلاف الذي قد يحصل بينها وبين الهوية الفردية نتيجة إيديولوجيات وتيارات فكرية يجد الفرد نفسه منتميا إليها ومنغمسا فيها.

فأزمة الهوية في معناها هي ظهور وبروز الفروق والاختلافات داخل مجال ثقافي تاريخي لمجتمع واحد ولأمة واحدة، لديها من الجوامع أكثر مما لديها من الفروق والاختلافات.

سبق وأن ذكرنا أن زوال الفكر الوطني التحرري، وفشل المشروع الوطني التنموي، بخطاباته الشعبوية، ودخول الجزائر في أزمة حادة متعددة الأبعاد، ساهم بشكل كبير في إعادة إنتاج العلاقات التقليدية، وعملية استدعاء للبنى والأنماط الاجتماعية القديمة كالعلاقات القبلية مثلا، في ظل ابتعاد الدولة عن الدور الاجتماعي الذي كانت تقوم به حتى منتصف الثمانينيات، وانعزالها في التسعينيات بسبب الأزمة الأمنية، ليبقى مجتمعا طليقا، غير مؤطر، تائهين بين تجاذبات الإيديولوجيات المستوردة، ومصطدما بمخاض الأزمة المتعددة الأبعاد، التي حركت كيان الدولة وهددت بقاءها، وعملت على تفكيك الوحدة الوطنية، وإبراز الفوارق والاختلافات.

فتخلخل الإطار العام يدفع إلى تبني الأطر الفرعية، أي زوال القيم العامة والشعور بالانتماء إلى الكل الاجتماعي، يدفع الفرد إلى الالتفاف حول الجزء، قصد التخلص من حالة التيه والاغتراب، وهذا أمر طبيعي في الإنسان، فهو اجتماعي بطبعه، لا بد له من مجال يندمج فيه أو يتكيف معه، والمجال الأقرب بالنسبة للجزائري نظرا للأصول التاريخية هو **القبيلة أو العرش**، بكل خصوصياتها وعلاقاتها، مع **شيء من الرمزية الدينية الصوفية في بعض جهات الوطن**، بالإضافة إلى ما اصطلح على تسميته **"الجهة"** في تعبير عن المنطقة التي انحدر منها، في الوقت الذي أوجدت بعض الجماعات **لنفسها مجالا فكريا أو دينيا** كالتيار السّلفي مثلا، والبعض الآخر **تحول إلى النّصرانية**، في حين اختارت طائفة أخرى **"الحرقة"** عوض البقاء مغتربا في وسط اجتماعي أضحى مبهم العوالم، بعدما فشلوا في العودة إلى أصولهم التي انقطعوا عنها، إما انقطاعا فيزيقيا أو انقطاعا معنويا روحيا بفعل عامل أو آخر.

وفي هذا الإطار، وددت الإشارة إلى سقوط الفرضية المقدمة من قبل **"كوتي أولجيرد"** في كون **"إنسان القرن الواحد والعشرين أصبح يفاوض على قيمه بعدما كان في السّابق يفاوض على مصالحه"**[1]، ففي هذه الحالة زوال القيم العامة واغترابه عن محيطه هو الذي دفع به إلى إعادة

(1) kuty olgierd. Op.cit.

إحياء القيم الفرعية والعلاقات التّقليدية، وليس البحث عن المصالح في مقابل التّخلي عن القيم التي كانت سائدة، لكن هذا القول لا يهوّن من مصداقية هذه الفرضية إذا أردنا اختبارها في تحليل العلاقات بين الأفراد والجماعات، في ظل وضعيات خاصة وظروف معيّنة.

إن التّعدد اللّغوي والثّقافي الذي شكّل وميّز الجزائر قبل قيام الدّولة الجزائريّة الحديثة، يعد مكسبا إذا تمت لملمته في وعاء جامع، وفخا إذا بقي على ما هو عليه، فالقاعدة السّكانية في الجزائر عرفت عدة تغيّرات، فكانت في معظمها بربرية عند الفتح الإسلامي (القرن السّابع الميلادي)، الذي أدخل أهم تعديل إثنيّ- لغويّ- عقيديّ حديث، لأن الفاتحين كانوا مسلمين عرب اللّسان وليسوا بالضّرورة عربا عرقا.

أما أهم تعديل إثنيّ حديث فكان عربيا، تمثل أساسا في القادمين من أعالي مصر من عرب بني هلال وبني سليم النّجدية بين القرنين الميلاديين الحادي عشر والثّاني عشر، وجدير بالذّكر أن قوّة الدّين التّوحيدية النّاكرة للعنصرية والعصبية أدت إلى إشاعة اللغة العربية وبعض القيم الدّينية الأخرى المرافقة لعقيدة التّوحيد، مما قلّل من حدّة التّمايز العرقي[1].

ويمكن اعتبار القول السّالف الذّكر كإجابة عن إمكانية ترسيخ هوية جماعية جامعة لفئات وتيارات مختلفة، **فإذا كان الدّين الإسلامي عاملا أساسيّا في توحيد الأمازيغ والعرب في شمال إفريقيا في السّابق، فهل سيكون هو نفسه الفاعل اليوم في ظل هذه الاختلافات الكبيرة** بين جزائر القرن السّابع الميلادي والقرن الواحد والعشرين، **أم أننا سنلجأ إلى عوامل أخرى تظهر اليوم أنّها أشمل من الدّين الإسلامي** بعدما **تحول الإسلام إلى عنصر مفرق بدلا من جامع جرّاء الفهوم التّأويلية لتعاليمه**، وانتشار الفرق الدّينية خاصة في السّنوات الأخيرة؟

ألم يعد مفهوم **"الوطن" ملخصا في الجزائر**، هو الذي **يجب التّركيز عليه لخلق وعاء جامع لمختلف الجماعات الإثنية والعرقية والنّاطقة بمختلف اللّهجات**، و**التّيارات الفكرية والإيديولوجية المختلفة قبل** فوات الأوان، في ظل حملة شرسة على مقوّمات الشّعوب، ممثلة في نظام دولي جديد قائم على محاولة طمس الحدود السّياسية والخصوصيات الثّقافية للبلدان والمجتمعات، وإذابة الهوية الوطنية في متاهات الفكر الغربي الذي تسوّقه لنا وسائل الإعلام باستخدام تكنولوجيا فائقة الدّقة تحت شعار **"العولمة"**؟ وهذا يطرح لنا مسالة إعادة النّظر في إعادة بعث دور النّخبة أو بالأحرى **"الأنتليجانسيا"** (النّخبة الفاعلة)، من أجل مواجهة كل محاولة لطمس الهوية الوطنية...؟

---

[1] إسماعيل قيرة وآخرون. مركز دراسات الوحدة العربية. مستقبل الديمقراطية في الجزائر. بيروت. يناير 2002. ص 57.

خاتمة:

وفي الأخير أقول، سواء تعلق الأمر بما يمكن تسميته بـ"الهشاشة التّاريخية" للنّخبة المفكرة التي جرتها أخطاء الماضي وتناقضات الحاضر إلى الانصياع السّياسي أو الذّوبان في حقل النّشاط التّقني، أم تعلق الأمر بالنّظر في الماضي القريب للجزائر أين أصبحت الدّولة مجرد جهاز ضبط ومجتمع متروك يسيب، أو الحاضر المتميّز بالتّفاؤل الهشّ، والمستقبل المبهم[1]، نظرا لغياب استراتيجيّات فعلية لتنظيم المجتمع، وزوال الإيديولوجيات السّابقة دون القدرة على خلق أو تبني إيديولوجية اجتماعية نابعة من صميم المجتمع الجزائري، والاقتصار على استيراد أفكار ومفاهيم استهلاكية يتم التّرويج لها لتصبح متداولة في الأوساط الاجتماعية دون معرفة حقيقية وتجسيد فعليّ لمعانيها، أي العجز عن إنتاج وخلق أنماط فكرية جامعة لقيم المجتمع، ومستقاة من خصوصياته، ممثلة لمتطلبات أفراده، فإنّ مسألة "الهوية" يجب أن تبقى في قمة هرم الحاجيات، وضرورة إحاطتها بما أمكن من اهتمام وجدية، قصد تجاوز كل محاولة للعزف واللعب على أوتار هويتنا الوطنية، وهذا لن يتم إلا بفسح المجال أمام النّخب خاصة المشتغلين في حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية، وبالأخص في علم الاجتماع، للقيام بما أمكن من دراسات تسمح لهم من إنتاج وعاء ثقافي فكري أصيل جامع يشكل هوية الشعب الجزائري.

[1] علي الكنز. حول الأزمة. 5 دراسات حول الجزائر والعالم العربي. دار بوشان للنشر. رويبة. 1990.